

أيلول 2019

مرشد للمعلم

– فصول في مبدأ سلطة القانون – ( ראשי פרקים לעקרון שלטון החוק )

أمامكم فصول لتدريس موضوع سلطة القانون.

القسم الأول: يعرض أهداف الموضوع في مجالات: المضمون؛ المهارات، القيم، ويشرح مبدأ سلطة القانون.

القسم الثاني: يعرض جداول للمقارنة بين أنواع المخالفات للقانون، وتمارين للتدرب على الموضوع.

\* هذه الفصول ليست بديلاً لتدريس الموضوع في الكتب التدريسية المصادق عليها، وإنما مكتملة لها. (1)

– الأهداف:

أ– في مجال المضمون:

- أن يفهم التلاميذ معنى/ ماهية سلطة القانون والهدف من سلطة القانون في الدولة الديمقراطية.
- أن يفهم التلاميذ أن مصدر القانون في دولة ديمقراطية هو الشعب (جميع المواطنين).
- أن يفهم التلاميذ أن مبدأ سلطة القانون هو أحد المبادئ الديمقراطية.
- أن يفهم التلاميذ أن مبدأ سلطة القانون يعتمد على قسم من المبادئ الديمقراطية.
- أن يتعرفوا على المميزات الثلاثة الضرورية لتحقيق مبدأ سلطة القانون في دولة ديمقراطية؛ عام، علني وواضح.
- أن يعرف التلاميذ أن هناك مفاهيم مختلفة لمبدأ سلطة القانون.
- أن يفهم التلاميذ المخاطر التي تصيب المجتمع نتيجة خرق القانون.
- أن يتناقشوا في مجال حدود الانصياع للقانون.

ب– في مجال المهارات:

- أن يقارن التلاميذ بين أنواع المخالفات وخروقات / مخالفات القانون المختلفة.
- المقدرة على التوسع وتطوير النقاش في مضامين القوانين عن طريق الادعاء وفهم وجوب الانصياع للقانون.
- (1) – نظام الحكم والسياسة في إسرائيل (ديسكين 177-180) "أن نكون مواطنين في إسرائيل" شرعية سلطة القانون (263-264)
- أنواع مختلفة لمخالفة القانون مخالفات جنائية عادية ( أن نكون مواطنين في إسرائيل ص 265 .. نظام الحكم والسياسة ديסקن 179)
- مخالفات سلطوية شخصية-فساد سلطوي ( أن نكون مواطنين في إسرائيل ص 266 )
- مخالفات سلطوية عامة ( أن نكون مواطنين في إسرائيل ص 266-267 نظام الحكم والسياسة ديסקن 179)
- مخالفات أيديولوجية (أسباب أيديولوجية) – عنف سياسي ( أن نكون مواطنين .. 267 نظام الحكم والسياسة ديסקن 179)
- رفض الانصياع للقانون، رفض أيديولوجي سياسي، رفض لأسباب ضمنية " أن نكون مواطنين .. ص 272 نظام الحكم .. ديסקن 179)
- حدود الانصياع للقانون: أمر غير قانوني ( أن نكون مواطنين .. ص 271، أمر غير قانوني بشكل قاطع ص 270 نظام. ديסקن 179)

ג- في مجال القيم / المجال القيمي:

- أن يفهم التلاميذ أن سلطة القانون سلطة عليا، وفوقية القانون هي أداة مركزية في الحفاظ على النظام الاجتماعي، لمنع العنف في المجتمع، وهدفها توضيح أن حلّ الخلافات بين الأفراد والمجموعات في المجتمع ليست باستخدام القوة، وإنما وفق القانون، وكذلك تذيبت هدف سلطة القانون في الحفاظ على حقوق الإنسان من قوة وسيطرة وتعسف السلطات الحاكمة.
- أن يدوتوا قيمة سلطة القانون.
- أن يدوتوا وجوب الانصياع للقانون، باستثناء حالات نادرة الانصياع ليس تامًا.

- مبدأ سلطة القانون: سلطة القانون في دولة ديمقراطية تحدّد قواعد السلوك بواسطة قوانين ملزمة للمواطنين والسلطة. هذه القوانين تستنّها السلطة التشريعية التي تعبّر عن سيادة الشعب وترتكز على القيم والعادات المتعارف عليها في كلّ دولة. ويجب أن تكون مساوية في المضمون والتطبيق. السيادة يجب أن تكون للقانون وليس للأشخاص. القانون يوضّح للمواطنين والسلطة المسموح والمحظور. يجب أن يكون القانون عامًا يسري على جميع المواطنين، لضمان المساواة. يحقّ للمواطن أن يفعل ما يحلو له ما دام لا يخالف القانون. وتُمنع السلطة من القيام بأيّ عملٍ إذا لم يخوّله القانون بذلك.

جوانب أخرى لسلطة القانون هو الوضوح والعينية، التي تمكّن التصرف المقبول لكلّ إنسان معنيّ في الحفاظ على القانون ويريد أن يعرف إذا كانت أعماله مطابقة للقانون. انعدام الوضوح والعينية يؤدي إلى تعسف واستبداد السلطة والمسّ بحرية المواطن الذي لا يعلم كيف سيكون ردّ فعل السلطة التنفيذية أو القضائية على أعماله.

في جميع هذه المميّزات تنعكس القيم الديمقراطية، مثل: المساواة والحريّة، اللتان تُعدّان شرطًا ضروريًا لوجود سلطة القانون في دولة ديمقراطية. هناك مفكّرون شدّدوا على سلطة القانون من وجهة نظر أخرى (الجانب الجوهري) وهو الحاجة لملاءمة القوانين لقيم العدل والأخلاق وحقوق الإنسان. وهناك مفكّرون يدّعون أنّ سلطة القانون منعزلة عن مبدأ حقوق الإنسان، بل ونجد توترًا معها. أحد الأمثلة على هذا التوتر هو أنّه في المجتمعات الديمقراطية في كثير من الأحيان هناك من يعتقد بأنّ القانون الموجود يمسّ بحقوقهم أو بحقّ بعض المواطنين.

وفق مبدأ سلطة القانون – القانون يسري على الجميع رغم وجود جدل حوله. سلطة القانون منعزلة عن مبدأ حقوق الإنسان بل وهناك توتر / تصادم معها. ففي عدّة مجتمعات ديمقراطية هناك عدم اتفاق فمنهم من يعتقد أنّ القانون الموجود يمسّ بحقوقهم أو حقوق بعض المواطنين. هناك مفكّرون يؤكّدون أن مصطلح سلطة القانون له جانب آخر (الجانب الجوهري) وهو الحاجة لملاءمة القوانين لقيم العدل والأخلاق وحقوق الإنسان. وآخرون يعتقدون، كما شُرح آنفًا أنّ سلطة القانون منعزلة عن مبدأ حقوق الإنسان لذلك لا يوافقون على هذه الإضافة.

مخالفة / خرق القانون وحدود الانصياع للقانون

مقارنة بين أنواع الخروقات (المخالفات) – مهارات المقارنة

لاحظ	مخالفة جنائية عادية	مخالفة سلطوية شخصية – فساد سلطوي	مخالفة سلطوية عامة	مخالفة أيديولوجية لأسباب أيديولوجية
منفذ المخالفة/ المخالف	شخص يتصرف بطريقة نشطة – عادة عنيفة. ليس مستعداً أن يتحمل مسؤولية أعماله.	صاحب منصب عام (مُنتخب أو مُوظف / مسؤول مُعين). ليس مستعداً أن يتحمل مسؤولية أعماله.	صاحب منصب عام (مُنتخب أو مُوظف / مسؤول مُعين) ليس مستعداً أن يتحمل مسؤولية أعماله.	شخص أو مجموعة يعملون بطرق نشطة دائمة معظمها عنيفة. مستعد أن يتحمل مسؤولية أعماله.
الدافع	مصلحة شخصية.	مصلحة شخصية. من خلال استغلال صلاحيته.	لمصلحة جمهور معين أو المصلحة العامة من وجهة نظر المخالف للقانون.	رغبة تغيير السياسة رغبة التأثير على الجمهور. رفض القوانين الموجودة.
موقف المجتمع	سلبية لأنها تشكل خطراً على النظام العام وسلامة الجمهور.	سلبية لأنها تشكل خطراً وتُفقد ثقة الجمهور بسلطات الحكم العاملة لمصلحة عامة الشعب.	سلبية لأنها خطر تُفقد ثقة الجمهور بسلطات الحكم غير العاملة لمصلحة عامة الشعب. وبسبب التمييز الحاصل بين المجموعات نتيجة المخالفة.	سلبية لأنها خطر على النظام العام، وتمس بسلطة القانون. البعض يؤيدهم بسبب تأييد أيديولوجيتهم.
نظرة الدولة	ترى بما مخالفة للقانون وتُطبق طرق فرض القانون.	ترى بما مخالفة للقانون وتُطبق طرق فرض القانون.	ترى بما مخالفة للقانون وتُطبق طرق فرض القانون.	ترى بما مخالفة للقانون وتُطبق طرق فرض القانون.

رفض الانصياع للقانون لأسباب ضمنية ورفض الانصياع للقانون لأسباب أيديولوجية سياسية

يختلف رفض الانصياع للقانون لأسباب –ضمنية عن رفض الانصياع للقانون لأسباب أيديولوجية –سياسية. الرافض الأيديولوجي السياسي يسعى إلى التغيير والتأثير على الرأي العام، وبالتالي للتأثير على السياسة. الرافض الضميري لا يسعى إلى تغيير أنظمة الدولة، إنما الحفاظ على نقاء الإيمان / الاعتقاد وسلامة الفرد الأخلاقية. الرافض الأيديولوجي السياسي عادة جماعي. الرافض الضميري فردي وشخصي. لكن المخالفين في كلتا المخالفتين لا يحترمون القانون، ولديهم الاستعداد لتحمل المسؤولية والتقصي بسبب تصرفهم ودفع ثمن اعتقادهم.

الفرق بين أمر غير قانوني وأمر غير قانوني بشكل قاطع

لاحظ	أمر غير قانوني	أمر غير قانوني بشكل قاطع
من يُصدر الأمر	من يملك صلاحية في الجهاز العسكري أو الشرطي.	من يملك صلاحية في الجهاز العسكري أو الشرطي.
مضمون / فحوى الأمر	تنفيذ عمل غير منصوص عليه في القانون / مناقض للقانون.	تنفيذ عمل غير منصوص عليه في القانون. عمل غير اخلاقي واضح. فيه مسّ بأبرياء، مسّ بأشخاص لا يُشكلون خطرًا، بشكل متطرف، بدون أسباب مبررة.
تصرف متلقّي الأمر	يجب الانصياع / تنفيذ الأمر	يُمنع تنفيذ الأمر / يجب رفضه.
التصرف بعد تنفيذ الأمر	متلقّي الأمر يمكنه الشكوى ضد من أصدر الأمر. يمكن تقديم مقدم الأمر للمقاضاة. يمكن تقديم متلقّي الأمر للمقاضاة إن لم يُنفذ الأمر.	الذي أصدر الأمر يُحاكم. مُنفذ الأمر يُحاكم بمخالفة جنائية.
المثال	أمر بتفتيش بيت دون إذن تفتيش.	قتل الأبرياء.

أسئلة كأمثلة وفقاً لنموذج أسئلة البجروت:

أسئلة معرفة:

- 1- اعرض اثنين من المميزات الثلاثة الضرورية / الأساسية لسلطة القانون في دولة ديمقراطية.
- 2- اعرض تشابهاً واحدًا واختلافًا واحدًا بين أمر غير قانوني وأمر غير قانوني بشكل قاطع.

أسئلة حدث:

- أسئلة في موضوع أنواع المخالفات (مخالفة جنائية عادية، مخالفة سلطوية شخصية – فساد سلطوي، مخالفة سلطوية عامة، مخالفة أيديولوجية. )
- 1- خلال الستفر في شوارع حيفا رصدت الشرطة سيارة خاصة تسير بشكل مشبوه. بعد أن أوقفت الشرطة السيارة وجدوا أنها تقل 11 ولدًا غير السائق, كان 7 منهم داخل صندوق السيارة. شرح السائق أن سيارة النقل للمخيم الصيفي لم تحضر لذلك أسرع في الوصول للمنطقة وأراد توفير قيمة سفرة مضاعفة, لذلك نقل جميع الأولاد دفعه واحدة.  
أوقفت الشرطة السيارة وأخبرت السائق بأنه سيتم تقديم لائحة اتهام ضده وسيستدعى للمثول أمام القضاء.  
- اذكر واعرض نوع المخالفة التي قام بها السائق.  
اشرح كيف ينعكس هذا النوع من المخالفات في القطعة.
  - 2- مدير مالي في مؤسسة حكومية تم استجوابه للاشتباه بعدم إدارة ميزانيته بشكل صحيح. ادعى المدير بأنه لم يأخذ شاقلاً واحدًا لنفسه. حسب أقواله, صحيح أنه حصل على ميزانيته من الدولة من أجل تقديم خدمات معينة للمواطنين, لكنه قرر أن هذه الخدمة أقل أهمية من الخدمة الأخرى التي يقدمها عادة للمواطنين في نطاق مسؤوليته, لذلك وضع الأموال, بدون إذن, لصالح خدمة أخرى.  
- اذكر واعرض نوع المخالفة التي قام بها المدير.  
اشرح كيف ينعكس هذا التوع من المخالفات حسب أقوال المدير.

#### أسئلة قطعة:

إنّ خرق القانون ليس ظاهرة غير عادية أو عابرة ويجب أن يكون مصدر قلق لنا، ليس فقط مخالفة للقانون من قبل المواطنين العاديين، ولكنّه أيضاً مخالفة للقانون من قبل كبار المسؤولين في الوظائف العامة، مثل: رؤساء البلديات المشتبه بهم، وأخبار في شؤون الرشوة والمناقصات، وزراء وأصحاب مناصب الذين يستغلّون مناصبهم ويعيّنون مقرّبيهم في مناصب رئيسية.

هناك جهات مختلفة تكافح هذه الظاهرة، على سبيل المثال: السلطة القضائية لا تتردّد في فرض عقوبات صارمة على كبار الشخصيات العامة الذين يستغلّون مناصبهم بخلاف القانون أو المكتب الفعال لمراقب الدولة كذلك المنظمات الاجتماعية النشطة والاتصالات الموجهة-الهجومية، ورغم ذلك فقد انعكست التطوّرات المقلقة في العلاقات بين رأس المال والسلطة، وبالطبع العديد من قضايا الفساد في السلطة المحلية.

للقضاء على الفساد هناك حاجة لإصلاحات حقيقية. أحد الأمثلة البارزة تتعلق بالوضع القانوني القائم بموجب قانون أساس: الكنيست الذي بموجبه يمكن للشخص في منصب عامّ المدان بمخالفة فيها وصمة عار أن يعود كعضو كنيست بعد سبع سنوات من انتهاء عقوبته الفعلية. يجب إجراء تغيير فوري في كلاً من قانون أساس الكنيست وقانون أساس الحكومة بحيث يمنعان عودة الشخصية العامة للحياة العامة. مع الفساد ممنوع المساومة. يجب اجتثاثه من الحياة العامة. من المهم التمييز بوضوح بين المستوى الخاصّ حيث يمكن للشخص بعد انتهاء فترة عقوبته التأهل والعودة إلى الحياة العامة، عدم التسامح يجب أن يميّز موقف المجتمع والقانون تجاه الفساد العامّ.

يجب تغيير الوضع القانوني، على سبيل المثال يجب فرض تعليق فوري لعمل رئيس سلطة محلية متهم بمخالفة تتعلق بوصمة عار. في الوضع الحالي، رغم بعض التعديلات المهمة، لا سيّما أحكام المحكمة العليا لا يزال هناك العديد من أوجه القصور التي تسمح للشخصيات العامة التهرب من العقوبة أو العودة إلى الحياة العامة.

بنفس القدر من الأهمية: ليس في إسرائيل اليوم أسس تربوية للكفاح ضدّ الفساد العامّ. يجب أن يتطوّر تعليم الأخلاقيات لدى التلاميذ لمعارضة الفساد، شعور بالواجب الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية. الأشمل من المسؤولية القانونية / القضائية. وظيفة القانون / القضاء فرض الانصياع للمعايير القانونية. دور التربية والتعليم هو تشكيل معايير أوسع للمسؤولية الاجتماعية والعادلة، والالتزام بقيم الديمقراطية. هذه المسؤولية مهمة تتجاوز صلاحية المحكمة العليا، ويجب أن تكون راسخة في المؤسسات التعليمية وبين منظمات المجتمع المدني في إسرائيل. وإلاّ سنغرق جميعاً في ويلات الفساد.

بالاستناد لمقال: برزلاي، ج. عام سحיתות לא מתפשרים יולי 2016 (لا مساومة مع الفساد)

- 1- اعرض مصطلح "المخالفة السلطوية-الشخصية". اشرح كيف تنعكس هذه المخالفة في القطعة.
- 2- اعرض جهاز الإشراف والمراقبة الرسمي / المؤسساتي. اشرح كيف ينعكس هذا الجهاز في القطعة.
- 3- اعرض مصطلح ثقافة سياسية ديمقراطية. اشرح ادعاء الكاتب بالنسبة لأهمية وجود ثقافة سياسية في إسرائيل.